



Insurance Supervision Department

إدارة مراقبة التأمين

INVESTMENT REGULATION

لائحة الاستثمار

TABLE OF CONTENTS

جدول المحتويات

Part 1: Introduction	الباب الأول: المقدمة
Part 2: Investment Policy:	الباب الثاني: السياسة الاستثمارية:
Section A: Investment Policy Contents	فصل أ: محتويات السياسة الاستثمارية
Section B: Investment Policy Requirements	فصل ب: متطلبات السياسة الاستثمارية
Part 3: Organizational and Administrative Requirements:	الباب الثالث: المتطلبات الإدارية:
Section A: Responsibilities and Authorities	فصل أ: المسؤوليات والصلاحيات
Section B: Delegation and Outsourcing	فصل ب: تفويض السلطات وإسناد المهام
Section C: Reporting	فصل ج: إعداد التقارير
Part 4: Technical Requirements:	الباب الرابع: المتطلبات الفنية:
Section A: Technical Constraints	فصل أ: النظم الفنية
Section B: Asset Liability Management	فصل ب: إدارة الأصول والخصوم
Part 5: Compliance and Control Requirements:	الباب الخامس: المتطلبات الرقابية:
Section A: Controlling, Monitoring, and Measurement	فصل أ: الرقابة والمتابعة والقياس
Section B: Auditing	فصل ب: المراجعة

**Saudi Arabian Monetary Agency
("SAMA")
Investment Regulation ("This Code")**

**مؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة)
لائحة الاستثمار (هذه اللائحة)**

Part 1: Introduction

الباب الأول: المقدمة

Purpose:

الغرض:

1. This Code presents the general principles and standards that should be met by insurance companies, including branches of foreign insurance companies, and reinsurance companies licensed by SAMA to manage their investments.
2. The objective of This Code is to promote high standards of investment practices within the insurance industry in accordance with the best international practices.
3. This Code must be read in conjunction with the Law on Supervision of Cooperative Insurance Companies and its Implementing Regulations and other regulations and instructions issued by SAMA, particularly articles 21, 59, 60, 61, 62, and 65 The Risk Management Regulation, The Code of Corporate Governance, and The Outsourcing Regulation.

١. تشتمل هذه اللائحة على المبادئ العامة والمعايير التي على شركات التأمين وإعادة التأمين الالتزام بها بما في ذلك فروع شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية المرخصة من قبل المؤسسة العاملة في السوق المحلية عند ممارستها عمليات الاستثمار.
٢. تهدف هذه اللائحة إلى تشجيع الالتزام بمعايير عالية عند ممارسة الأنشطة الاستثمارية وفق أفضل الممارسات العالمية.
٣. يجب أن تقتزن تعليمات هذه اللائحة مع نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية واللوائح والتعليمات الأخرى الصادرة من المؤسسة، وعلى الأخص المواد ٢١ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٥ ولائحة إدارة المخاطر ولائحة حوكمة الشركات واللائحة التنظيمية لسلوكيات سوق التأمين ولائحة الإسناد.

Definitions:

التعريفات:

4. The term "Company" or "Companies" used in This Code is intended to include insurance and reinsurance companies.

٤. يُقصد بعبارة "الشركة" أو "الشركات" الواردة في هذه اللائحة: شركات التأمين وشركات إعادة التأمين.

The term "investment policy" used in This Code is intended to include any written document that governs the Company's investment operations and the methods of managing its

يُقصد بعبارة "السياسة الاستثمارية" الواردة في هذه اللائحة؛ أي مستند يحكم العمليات الاستثمارية للشركة والأساليب التي تقوم من خلالها بإدارة

investment portfolio.

محفظة استثماراتها.

The term “investment activities” used in this code stands for providing consultation particularly on the company's investment policy, implementing the investment activities and transactions, managing asset allocations and custodian activities on behalf of the company.

يقصد بعبارة "الأنشطة الاستثمارية" الواردة في هذه اللائحة، تقديم الاستشارات الخاصة بالسياسة الاستثمارية، وتنفيذ العمليات الاستثمارية، وتوزيع الأصول وإدارتها، وتحصيل أرباح العمليات الاستثمارية نيابةً عن الشركة.

The term “investment companies” used in this code stands for investment companies licensed by CMA handling all or part of the insurance and reinsurance's investment activities.

يقصد بعبارة "الشركات الاستثمارية" الواردة في هذه اللائحة؛ شركات الاستثمار المرخصة من هيئة السوق المالية التي تسند إليها شركات التأمين وشركات إعادة التأمين أنشطتها الاستثمارية كافة أو جزءاً منها.

The term “ALM” used in this code stands for Asset Liability Management and is intended to include the ongoing process of formulating, implementing, monitoring and revising strategies related to assets and liabilities in order to achieve an organization's financial objectives, given the organization's risk tolerances and other constraints. The rest of the terms used in This Code shall have the same meaning as per article (1) of the Implementing Regulation and the terms included in the other regulations mentioned in article (3) of This Code.

يقصد بعبارة "إدارة الأصول والخصوم" الواردة في هذه اللائحة؛ العملية المستمرة التي تتضمن وضع الاستراتيجيات المتعلقة بالأصول والخصوم وتنفيذها ومتابعتها ومراجعتها سعياً إلى تحقيق الأهداف المالية للشركة أخذاً في الاعتبار قدرة الشركة على تحمل المخاطر وأي قيود أخرى. أما باقي العبارات الواردة في هذه اللائحة فتحمل المعاني الواردة في المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني واللوائح المساندة المذكورة في الفقرة (٣) من هذه اللائحة.

Scope and Exemptions:

النطاق والاستثناءات:

5. This Code applies to insurance and reinsurance companies.

٥. تطبق أحكام هذه اللائحة على شركات التأمين وشركات إعادة التأمين.

Compliance Measures:

إجراءات الالتزام:

6. Companies must establish appropriate internal controls and procedures to ensure and monitor compliance with This Code, including the compliance of all related counterparties. ٦. يجب على الشركات وضع ضوابط وإجراءات ملائمة للمراقبة الداخلية لضمان الالتزام بهذه اللائحة ومتابعة تنفيذها بما في ذلك الالتزام من جميع الأطراف المتعاقدين معها.
7. Companies must maintain adequate records to demonstrate compliance with This Code, including but not limited to the investment policy and investment agreements. ٧. يجب على الشركات الاحتفاظ بسجلات كافية توضح التزامها بهذه اللائحة على أن تتضمن هذه السجلات على سبيل المثال لا الحصر؛ السياسة الاستثمارية واتفاقيات الاستثمار.
8. Companies shall adopt an investment policy that complies with the Law on Supervision of Cooperative Insurance Companies, its Implementing Regulations and all other related regulations mentioned in article (3) part 1 of this regulation. ٨. على الشركات تبني سياسة استثمارية تتفق مع نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية واللوائح المنصوص عليها في المادة (٣) من الباب الأول من هذه اللائحة.
9. Companies should seek SAMA's approval of their investment policy and any material changes that might apply to it. ٩. على الشركات الحصول على موافقة المؤسسة على سياستها الاستثمارية وعلى أي تعديلات جوهرية قد تطرأ عليها.
10. Companies' investment policy must be consistent with their internal risk management guidelines, business plans and strategic objectives. ١٠. يجب أن تتفق السياسة الاستثمارية للشركات مع خطط عملها وأهدافها الإستراتيجية وأدلة إدارة المخاطر.

Non-Compliance:

عدم الالتزام:

11. Non-compliance with the requirements set forth in This Code will be deemed a breach of the Law on Supervision of Cooperative Insurance Companies and its Implementing Regulations and licensing conditions and may subject companies to enforcement action ١١. يُعد عدم الالتزام بما ورد في هذه اللائحة مخالفاً لنظام مراقبة شركات التأمين ولائحته التنفيذية وشروط الترخيص ويعرض الشركة للعقوبات النظامية.
12. The company should promptly inform SAMA of any circumstances that may restrict their ability to adhere to the requirements set herein. ١٢. على الشركة أن تُخطر مؤسسة النقد العربي السعودي على فوراً بأي ظرف قد يعيق الالتزام بما ورد في هذه اللائحة.

Structure of This Code:

هيكل اللائحة:

13. The Investment requirements are outlined in Parts 2, 3, 4, and 5 of This Code:

١٣. متطلبات الاستثمار موضحة في الأبواب الثاني والثالث والرابع والخامس من هذه اللائحة:

- a) Part 2: Investment Policy Requirements.
- b) Part 3: Organizational and Administrative Requirements.
- c) Part 4: Technical Requirements.
- d) Part 5: Compliance and Control Requirements.

(أ) الباب الثاني - السياسة الاستثمارية.

(ب) الباب الثالث - المتطلبات الإدارية.

(ج) الباب الرابع - المتطلبات الفنية.

(د) الباب الخامس - المتطلبات الرقابية.

Part 2: Investment Policy

الباب الثاني: السياسة الاستثمارية

Section A: Investment Policy Contents:

فصل أ: محتويات السياسة الاستثمارية:

14. Companies should submit to SAMA for approval an investment policy detailing the following:

١٤. على الشركات الحصول على موافقة المؤسسة بالنسبة لسياساتها الاستثمارية، ويجب أن تحتوي السياسة الاستثمارية على الآتي:

- a) Definition of a strategic investment policy by the Board of Directors, based on an assessment of the risks incurred by the Company and its risk appetite.
- b) The role of the Board, investment committee and senior management in overseeing, and being accountable for, investment activities.
- c) Comprehensive, accurate and flexible systems which allow the identification, measurement and assessment of investment risks, and the aggregation of those risks at various levels.

(أ) تحديد السياسة الإستراتيجية الاستثمارية من مجلس الإدارة استناداً إلى تقييم مخاطر الشركة ومستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.

(ب) دور مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار والإدارة العليا في الإشراف على الأنشطة الاستثمارية وتحمل المسؤولية الناتجة عنها.

(ج) نظم شاملة وصحيحة ومرنة تسمح بتحديد مخاطر الاستثمار وقياسها وتقييمها وتقييم هذه المخاطر على مستويات مختلفة.

- d) Key control structures, such as the segregation of duties, approvals, verifications, and reconciliations. (د) هياكل أساسية للرقابة مثل الفصل بين الواجبات والموافقات والتدقيق والتسويات.
- e) Adequate procedures for the measurement and assessment of investment performance. (هـ) إجراءات ملائمة لقياس الأداء الاستثماري وتقييمه.
- f) Procedures for adequate and timely communication of information on investment activities between all appropriate levels within the Company. (و) إجراءات إبلاغ المعلومات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية بأسلوب وتوقيت مناسب بين جميع المستويات ذات العلاقة في الشركة.
- g) Procedures to identify and control the dependence on and vulnerability of the Company to key personnel and systems (ز) إجراءات تحديد وضبط مستويات تفويض المسؤوليات واستقلالية اتخاذ القرار لدى الموظفين ومستوى الاعتماد على النظم الأساسية في الشركة.
15. In addition to article (14), the investment policy, which should be communicated to and understood by all staff involved either directly or indirectly in the investment activities, should in principle address the following main elements: ١٥. إضافة إلى ما ورد في الفقرة (١٤) من هذه اللائحة؛ يجب إبلاغ سياسة الاستثمار إلى جميع الموظفين المعنيين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأنشطة الاستثمارية والتأكد من فهمهم لها، ويجب أن تتضمن عمليات الاستثمار بشكل عام وأساسي على العناصر الآتية:
- a) The determination of the strategic asset allocation, that is, the long-term asset mix over the main investment categories. (أ) تحديد التوزيع الاستراتيجي للأصول الذي يوضح التوزيع طويل الأجل للأصول على مستوى الفئات الاستثمارية الرئيسية.
- b) The establishment of limits for the allocation of assets by geographical areas, markets, sectors, counterparties and currencies. (ب) وضع حدود لتوزيع الأصول وفقاً للمناطق الجغرافية والأسواق المالية والقطاعات ذات العلاقة وكذلك العملات.
- c) Identification of asset classes that may be managed actively and those where only passive implementation is permitted. (ج) تبيني أسلوب متحفظ أو نشط للإدارة الاستثمارية لكل مستوى من مستويات صنع القرار.
- d) The extent to which the holding of some types of assets is ruled out or restricted where, for example, the disposal of the asset could be (د) الوضوح بشأن منع أو تقييد حيازة بعض أنواع الأصول، فعلى سبيل المثال: الأصول التي يكون التصرف فيها أمراً صعباً نظراً لعدم سهولة تسيلها

difficult due to the illiquidity of the market or where independent (i.e., external) verification of pricing is not available.

e) Investment performance measurement by applying benchmark to each asset class invested.

16. The investment policy shall assign personnel responsible for implementing, conducting, monitoring, controlling and reporting investment activities. The Company shall make sure that these personnel are qualified and experienced.

Section B: Investment Policy Requirements:

17. SAMA requires Companies to recognize the range of risks that they face and to assess and manage them effectively, as outlined in the Risk Management Regulation.

18. Companies should ensure that their investment management policies and risk control systems are appropriate to the complexity, size and nature of their business.

19. Companies' systems need to provide accurate and timely information on investment and risk exposures and be capable of responding to ad-hoc requests, if needed. Companies' employees responsible of investment activities should be qualified and competent to successfully execute the investment policy.

20. Companies conducting mixed insurance operations, protection and savings, in addition to general and health activities, are required to have

في السوق أو عدم إمكانية التأكد من صحة التسعير بصورة مستقلة (من خلال جهة خارجية).

هـ) قياس الأداء الاستثماري من خلال تحديد المؤشر الاستثماري لكل فئة من فئات الأصول.

١٦. تحدد سياسة الاستثمار الأفراد المسؤولين عن تنفيذ عمليات الاستثمار ومتابعتها ومراقبتها وإعداد التقارير بشأنها. وعلى الشركة أن تتأكد من تمتع هؤلاء الأفراد بالمؤهلات والخبرات المناسبة.

فصل ب: متطلبات السياسة الاستثمارية:

١٧. تلتزم مؤسسة النقد العربي السعودي الشركات بتحديد نطاق المخاطر التي تواجهها وعليها تقييم هذه المخاطر وإدارتها بفعالية وفقاً للوارد في لائحة إدارة المخاطر.

١٨. على الشركات أن تضمن ملائمة سياساتها الاستثمارية ونظم التحكم في المخاطر لطبيعة عمل الشركة وحجمه ومدى تعقيده.

١٩. يجب أن تقدم النظم المتوافرة لدى الشركات معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن الاستثمار والتعرض للمخاطر، وأن تكون هذه النظم قادرة على الاستجابة حسب الحاجة. كما يجب أن يتمتع موظفو الشركات المسؤولون عن تنفيذ السياسة الاستثمارية بالمؤهلات والقدرات التي تمكنهم من تنفيذ السياسة الاستثمارية بنجاح.

٢٠. تلتزم الشركات التي تمارس فروع التأمين المختلفة بما في ذلك فرع تأمين الحماية والادخار وفرعي التأمين العام والصحي؛ بأن يكون لديها أهداف

different investment objectives and strategies appropriate for both classes of business, as well as different books for each of them.

21. The investment policy shall segregate policyholders' funds from shareholders' funds since each fund is classified by different objectives and targets. Each fund will have its own strategic asset allocation target that reflects each fund's objectives and risk tolerance. The objective of policyholders' fund is to ensure appropriate level of liquidity and protect policyholder interest in terms of ability to meet liabilities; while the objective of shareholders' fund is to ensure the business meets the minimum level of capital requirement and ensure the business is achieving its strategic targets set by the shareholders and is aligned with the business plan of the Company.

22. The investment policy should foster transparency and coordination among the Company's departments regarding investment issues such as reporting liquidity and operating matters.

Part 3: Organizational & Administrative Requirements

Section A: Responsibility and Authorities:

General Requirements:

23. The Company should disclose qualitative information on investment objectives, policies and practices that allows regulators to form an impression of the broad risk and return behavior of its asset portfolio. Such disclosure should include:

واستراتيجيات استثمارية تتناسب مع طبيعة كل فرع سواء الحماية والادخار أو التأمين العام والصحي، إضافة إلى سجلات منفصلة لكل منهما.

٢١. على سياسة الاستثمار أن تفصل بين محفظة حملة وثائق التأمين ومحفظة حقوق المساهمين حيث إن كل صندوق مصنف حسب الأهداف والمخاطر المترتبة. وبالنسبة لمحفظة حملة وثائق التأمين فإن الهدف منها يتمثل في ضمان توفير مستوى ملائم من السيولة وحماية مصالح حملة وثائق التأمين مما يضمن قدرة الشركة على الوفاء بأي التزامات أو مطالبات، أما بالنسبة لمحفظة حقوق المساهمين فإن الهدف منها يتمثل في ضمان توافر الحد الأدنى من المتطلبات الرأسمالية للشركة وضمان تحقق أهدافها الإستراتيجية المحددة من المساهمين إضافة إلى التوافق مع خطة العمل للشركة.

٢٢. على سياسة الاستثمار أن تدعم مبدأ الشفافية والتنسيق بين إدارات الشركة ولاسيما عند إعداد تقارير عن السيولة والعمليات الأخرى.

الباب الثالث: المتطلبات الإدارية

فصل أ: المسؤوليات والصلاحيات:

متطلبات عامة:

٢٣. على الشركة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأهداف الاستثمار وسياساته وممارساته التي تمكن الجهات الرقابية من فهم نطاق المخاطر التي قد تتعرض لها محفظة الشركة والإيرادات التي تحققها. ويجب أن يشتمل الإفصاح على الآتي:

- a) General investment strategy and objectives including an explanation of the rationale for asset allocation, investment horizon and asset-liability management.
- b) Performance management including an explanation of the frequency and types of measurement used and methods adopted to monitor performance.
- c) Types of instruments used, business rationale and risks underlying their usage.
- d) The approach to risk tolerance and methods used to reduce and/or mitigate investment risks, including any constraints imposed on exposures to investment risks.
24. Companies which decide not to directly manage the investment operations should outsource their investment functions to external investment manager(s) licensed by its supervisory bodies. Companies should describe their outsourcing policy and maintain control, ownership, and oversight over the outsourced portfolio by following a preset delegation matrix.
25. Companies should understand and enforce the role of specialists involved in the structure and management of the investment policy. The determination of collaboration between the actuary and the outsourced investment manager should be defined where the actuary is responsible for the following:
- أ) الإستراتيجية والأهداف العامة للاستثمار متضمنةً السبب المنطقي لتوزيع الأصول والاستثمار وإدارة الأصول والخصوم.
- ب) إدارة الأداء متضمنةً توضيح تكرار قياس الأداء وأدوات القياس المستخدمة والطرق المتبعة لمتابعة الأداء.
- ج) نوع الأدوات المستخدمة والمعايير الفنية المستخدمة والمخاطر التي ينطوي عليها الاستخدام.
- د) منهج تحمل المخاطر والطرق المستخدمة لتقليل و/أو تخفيف مخاطر الاستثمار متضمنةً أي معوقات مفروضة على التعرض لمخاطر الاستثمار.
٢٤. على الشركات التي ترغب في إسناد إدارة استثماراتها إلى شركات استثمارية أن تسندھا إلى شركة (شركات) استثمارية مستقلة ومرخصة من الجهات الإشرافية للقيام بذلك. وعلى الشركات أن تضع وصفاً لسياستها المتبعة لإسناد الأعمال إلى الغير طبقاً لقواعد الإسناد الصادرة من المؤسسة، وأن تحتفظ بحق الرقابة والملكية والإشراف على المحافظ التي أسندت إدارتها إلى الغير من خلال سياسة تفويض الصلاحيات إلى الشركات في عملية إسناد المسؤوليات.
٢٥. على الشركات تفعيل دور المختصين المشاركين في وضع سياسة الاستثمار وإدارتها ويجب وضع منهج للتعاون بين الخبير الاكتواري ومدير الاستثمار المتعاقد معه لإدارة استثمارات الشركة بحيث يتولى الخبير الاكتواري المسؤوليات الآتية:

- a) Modeling asset and liability match. (أ) وضع نموذج للمقابلة بين الأصول والخصوم.
- b) Liability profile and claim behavior. (ب) توصيف الخصوم وسلوك المطالبات.
- c) Modeling business plan and cash flow. (ج) وضع نموذج لخطة العمل والتدفق النقدي.
- d) Testing the impact of volatility and fluctuation. (د) اختبار الأثر الناتج عن التقلب والتذبذب.
- e) Assessing risk and risk budget. (هـ) تقييم المخاطر والموازنة المعدة لها.

Whereas the investment manager should be responsible for:

ويتولى مدير الاستثمار المسئول عن إدارة استثمارات الشركة الآتي:

- a) Integrating the actuary's models to the objective of the investment policy. (أ) تحقيق التكامل بين نماذج الخبير الاكتواري والهدف المرجو من سياسة الاستثمار.
- b) Providing data to allow decisions to be reached efficiently and accurately. (ب) توفير البيانات للمساعدة لتحقيق قرارات فاعلة ودقيقة.
- c) Providing market views and recommendations. (ج) تقديم مرئياته وتوصياته عن السوق المالية وسوق السندات والمناخ الاستثماري بشكل عام.
- d) Implementing the investment policy within investment guidelines provided by Investment Committee and approved by the Company's Board of Directors. (د) تنفيذ سياسة الاستثمار حسب التعليمات المعدة من لجنة الاستثمار المعتمدة من مجلس إدارة الشركة.
- e) Providing full analysis of investment performance, risk and return dimensions on a regular basis. (هـ) تقديم تحليل كامل لأبعاد الأداء الاستثماري والمخاطر والإيرادات بصورة دورية.

26. The Company through its investment committee and management team should establish technical standards for its investment activities approved by the Board of Directors.

٢٦. على الشركة وضع المعايير الفنية لأنشطة الاستثمار المعتمدة من مجلس الإدارة من خلال لجنة الاستثمار وفريق الإدارة.

Board's Responsibilities:

مسئوليات مجلس الإدارة:

27. The Board of Directors shall be

٢٧. يتولى مجلس الإدارة مسئولية الموافقة على السياسة

responsible for the approval of the investment policy, taking into account the analysis of the asset/liability relationship, the Company's overall risk tolerance, its long-term risk-return requirements, its liquidity requirements and its solvency position.

الاستثمارية آخذاً في الاعتبار تحليل العلاقة بين الأصول والخصوم وكذلك قدرة الشركة على تحمل المخاطر بوجه عام، والمتطلبات طويلة الأجل المتعلقة بالمخاطر والإيرادات ومتطلبات السيولة وملاءة الشركة المالية.

28. The Board of Directors shall also be responsible for approving policies on related issues of a more operational nature, including:

٢٨. يتولى مجلس الإدارة الموافقة على الطبيعة التشغيلية بما في ذلك:

- The criteria for selection of the external investment manager(s).
- The selection and use of partners and brokers.
- The nature of custodial arrangements.
- The methodology and frequency of the performance and investment risk measurement and analysis.

- معايير اختيار الشركة (الشركات) الاستثمارية الموكول إليها إدارة الاستثمار.
- اختيار الشركاء والوسطاء في العملية الاستثمارية والاستعانة بهم.
- طبيعة العقود والاتفاقيات الخاصة بالترتيب.
- منهج قياس مستوى الأداء المتكرر ومخاطر الاستثمار وتحليلهما.

29. The Board of Directors should authorize the investment committee and the senior management to formulate the investment policy, review it and implement the overall investment activities. The Board of Directors must, however, always retain ultimate responsibility for the Company's investment policy and procedures, regardless of the extent to which associated activities and functions are delegated or outsourced.

٢٩. يفوض مجلس الإدارة إلى لجنة الاستثمار في الشركة والإدارة العليا الصلاحيات اللازمة لإعداد وصياغة سياسة الاستثمار العامة ومراجعتها ومتابعتها وتنفيذها، ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية مطلقة عن سياسات وإجراءات الاستثمار في الشركة بغض النظر عن تفويض الأنشطة والوظائف المصاحبة وإسنادها إلى الغير.

30. As part of the development of the asset management strategy, the Board of Directors must also ensure that adequate reporting and internal control systems of the Company are in place, and designed to monitor that assets are being managed in accordance with the investment policy, and legal and

٣٠. على مجلس الإدارة التأكد من توافر نظم ملائمة لإعداد التقارير والرقابة الداخلية للشركة مصممة للتأكد من توافق عملية إدارة الأصول مع سياسة الاستثمار وكذلك المتطلبات القانونية والتنظيمية وذلك جزءاً من عملية إعداد إستراتيجية إدارة الأصول. ويجب القيام بذلك من خلال التأكد من

regulatory requirements. This should be done by ensuring that:

الآتي:

- a) They receive quarterly information, including feedback from the Company's risk management function, on asset exposures, and the associated risks. Data should be in a form which is understood by them and which permits them to make an informed judgment as to the level of risk on a mark-to-market basis.
- b) The systems provide accurate and timely information on asset risk exposure and are capable of generating ad-hoc requests.
- c) Remuneration policies are structured to avoid potential incentives for unauthorized risk taking.

أ) استلام المجلس تقريراً ربع سنوي يتضمن معلومات وتحليلاً لها يوضح مدى تعرض الأصول للخسارة والمخاطر المصاحبة بما في ذلك رأي من إدارة المخاطر بالشركة، ويراعى أن يكون ذلك التقرير معداً بشكل يساعد مجلس الإدارة على اتخاذ قراره بشأن أسس إعادة التقييم وفقاً لأسعار السوق الحالية وبناءً على مستوى المخاطر.

ب) توفير معلومات دقيقة وفي وقت ملائم توضح المخاطر التي قد تتعرض لها الأصول، والتأكد من قدرة النظم على إصدار طلبات خاصة.

ج) تصميم سياسات المكافآت بحيث تضمن عدم تقديم حوافز لتحمل المخاطر غير مسموح بها.

31. The Board of Directors must ensure that senior management is in a position to monitor the performance of the external investment manager(s) against Board approved policies and procedures.

٣١. على مجلس الإدارة التأكد من كفاءة الإدارة العليا على مراقبة أداء الشركة (الشركات) الاستثمارية المسند إليها إدارة الاستثمار بناءً على السياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة.

32. The Board of Directors should review on an annual base the adequacy of its overall investment policy in the light of the Company's activities, and its overall risk tolerance, long-term risk-return requirements, and solvency position.

٣٢. على مجلس الإدارة وبشكل سنوي؛ مراجعة ملائمة السياسة الاستثمارية العامة في ضوء أنشطة الشركة وقدرتها على تحمل المخاطر بصورة عامة والمتطلبات طويلة الأجل المتعلقة بالمخاطر والإيرادات وكذلك ملاءمتها المالية.

Investment Committee Responsibilities:

مسئوليات لجنة الاستثمار:

33. The investment committee shall develop and assess the implementation of the Investment policy. It shall be reviewed and approved yearly by the Board of Directors before its

٣٣. تتولى لجنة الاستثمار إعداد وصياغة السياسة الاستثمارية ومتابعة تنفيذها وتقوم بعرضها على مجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها سنوياً قبل تنفيذها، ولا تُعدّل السياسة إلا بعد أخذ موافقة مجلس

الإدارة.

implementation and shall not be amended or updated without the approval of the Board of Directors.

34. The investment committee should be formed, upon the Board of Directors' approval, of independent and dependent members and should collectively have sufficient expertise to understand the important issues related to investment policy. The committee should also ensure that all individuals conducting and monitoring investment activities have sufficient levels of knowledge and experience.

٣٤. تُكوّن لجنة الاستثمار ويوافق عليها مجلس الإدارة وتضمّ اللجنة أعضاءً مستقلين وتنفيذيين وغير تنفيذيين، ويجب أن يتمتع الأعضاء إجمالاً بالخبرة الكافية ليتسنى لهم فهم مواضع الاستثمار، ويجب على اللجنة أيضاً التأكد من تمتع جميع الأفراد المسؤولين عن أنشطة الاستثمار ومتابعتها بمستويات كافية من المعرفة والخبرة.

35. The investment committee shall formulate the investment policy and review the implementation of the investment activities on a quarterly basis. These activities includes but are not limited to:

٣٥. تتولى لجنة الاستثمار صياغة وإعداد سياسة الاستثمار ومراجعة أدائها وتنفيذها بصفة ربع سنوية بما يتضمن الأمور الآتية دون الاقتصار عليها:

- Reviewing the performance of each asset class.
- Monitoring the overall risks of the policy.
- Submitting a performance review report to the Board of Directors.

(أ) مراجعة أداء كل فئة من فئات الأصول.

(ب) متابعة المخاطر العامة للسياسة الاستثمارية.

(ج) رفع تقرير أداء المحفظة الاستثمارية إلى مجلس الإدارة.

36. Investment committee and senior management should prepare a written investment policy including risk limits and delegated authority, and recommend any changes for approval by the Board of Directors. All risk limits and exposures in the investment activities should be reviewed on a regular basis in order to verify their suitability for current market conditions and the Company's overall risk tolerance.

٣٦. على لجنة الاستثمار والإدارة العليا إعداد سياسة استثمارية مكتوبة تتضمن حدود المخاطر والصلاحيات المفوضة، والتوصية بأي تعديلات وموافقة مجلس الإدارة عليها. ويجب مراجعة جميع حدود المخاطر وحالات التعرض لها في أنشطة الاستثمار بصورة دورية للتأكد من ملاءمتها للأوضاع الحالية للسوق وقدرة الشركة على تحمل المخاطر بوجه عام.

Executives Responsibilities:

مسئوليات الإدارة العليا:

37. The Company's senior management must implement the investment policy and its operational policies and procedures for implementing the overall investment policy established by the investment committee and approved by the Board of Directors. The precise content of the policy will be different for each insurance Company but the level of detail should be consistent with the nature of any regulatory constraint, and complexity and volume of investment activity.
37. على الإدارة العليا في الشركة تنفيذ السياسة الاستثمارية و السياسات والإجراءات التشغيلية لتنفيذ السياسة الاستثمارية العامة المعدة من لجنة الاستثمار الموافق عليها من مجلس الإدارة. وبالنسبة للمحتوى المحدد للسياسة فقد يختلف من شركة تأمين لأخرى إلا أن مستوى التفصيل يجب أن يتفق مع الطبيعة النظامية ومستوى تعقيد وحجم النشاط الاستثماري في الشركة.
38. Supporting internal management procedures should be documented, they should include but not be restricted to:
38. يجب توثيق الإجراءات الإدارية الداخلية المساندة على أن تتضمن هذه الإجراءات العناصر الآتية دون الاقتصار عليها:
- a) Procedures for seeking approval for the usage of new types of investment instruments. The desirability of retaining the flexibility to utilize new investment instruments should be balanced with the need to identify the risks inherent in them and ensure that they will be subject to adequate controls before approval is given for their acquisition. The principles for measuring such risk, and the methods of accounting for the new investments should be clarified in detail prior to approval being given for their acquisition.
- أ) وضع إجراءات للموافقة على استخدام أنواع جديدة من أدوات الاستثمار. ويجب تحقيق التوازن بين الرغبة في الحفاظ على المرونة في استخدام أدوات استثمارية جديدة، وبين الحاجة لتحديد المخاطر المتأصلة فيها وضمان خضوعها لضوابط ملائمة قبل صدور الموافقة عليها، ويجب تحديد أسس قياس المخاطر وسبب القيام بالاستثمارات الجديدة بالتفصيل قبل صدور الموافقة عليها.
- b) Procedures for the selection and approval of new counterparties and investment managers.
- ب) إجراءات اختيار الأطراف المشاركة في العمليات الاستثمارية وشركة/شركات الاستثمار التي يسند إليها إدارة الاستثمار والموافقة عليهم.
- c) Procedures covering front office, back office, measurement of compliance with quantitative limits,
- ج) الإجراءات التي تتناول الموظفين والمسؤولين مباشرة عن تطبيق السياسة الاستثمارية وموظفي التدقيق الداخلي وإجراءات قياس

control and reporting.

الالتزام بالحدود الكمية والرقابة وإعداد التقارير.

d) Details of the action which will be taken by senior management in cases of noncompliance.

د) تفاصيل الإجراء الذي يمكن أن تتخذه الإدارة العليا في حالات عدم الالتزام.

e) Valuation procedures for risk management purposes.

هـ) إجراءات تقييم أغراض إدارة المخاطر.

39. Senior management should ensure that all individuals conducting, monitoring and controlling investment activities are suitably qualified and have appropriate levels of knowledge and experience.

٣٩. على الإدارة العليا التأكد من أن جميع الأشخاص المسؤولين عن متابعة ومراقبة الأنشطة الاستثمارية يتمتعون بمؤهلات ملائمة ومستويات مناسبة من المعرفة والخبرة.

40. At least once per year, senior management should review the adequacy of its written operational procedures and allocated resources in the light of the insurance Company's activities and market conditions.

٤٠. على الإدارة العليا مراجعة ملائمة إجراءاتها الاستثمارية المكتوبة والموارد المتوافرة مرة في العام على الأقل وبما يتفق مع الأنشطة التي تزاولها الشركة وأوضاع السوق بشكل عام.

Section B: Delegation and Outsourcing:

فصل ب: تفويض السلطات وإسناد المهام:

41. Companies outsourcing their investment functions to external investment manager(s) should describe their outsourcing policy and maintain control, ownership, and oversight over the outsourced portfolio by following a preset delegation matrix.

٤١. عند إسناد وظائف الاستثمار إلى شركة (شركات) استثمارية مستقلة، فعلى الشركات أن تضع وصفاً لسياستها المتبعة في إسناد الأعمال إلى الغير وأن تحتفظ بحق الرقابة والملكية والإشراف على المحافظ التي تم إسناد مسؤوليتها إلى الغير من خلال إتباع جدول معد مسبقاً يحدد إسناد المسؤوليات.

42. The Company can assign one or more external investment manager to be responsible for its investment activities. The investment manager shall:

٤٢. يحق للشركة تعيين شركة استثمارية أو أكثر لتولي مسؤولية الأنشطة الاستثمارية للشركة، وعلى شركات الاستثمار القيام بالآتي:

a) Oversee all investment transactions conducted on behalf of the Company.

أ) أن تشرف على جميع العمليات الاستثمارية التي تقوم بها نيابة عن الشركة.

b) Analyze the market and provide an assessment of the investment

ب) أن تجري تحليلاً شاملاً للسوق، وأن تقدم تقييماً لمناخ الاستثمار.

climate.

43. Investment managers should be engaged under an investment agreement that, inter alia, sets out the policies, procedures and quantitative limits of the investment policy. The Company must retain appropriate expertise and ensure that, under the terms of the agreement, it regularly receives sufficient information to evaluate the compliance of the external investment manager with the investment policy.
44. The investment manager shall objectively ensure the solidity and safety of the Company's investment position during the implementation of the investment policy by:
- Designing a plan to control and limit losses specially for securities trading particularly.
 - Abiding by the legal capital restrictions and profit transferring requirements of foreign countries in case of investments in those countries.
 - Setting detailed monitoring and control policies as well as reporting processes.
45. Once the Company has allocated the external investment manager(s), it shall make sure that a signed outsourcing agreement with the external entity(s) is submitted to SAMA for approval.
46. The outsourcing agreement shall be reviewed by the Investment Committee, Risk Management Committee, Executive Committee, and Audit Committee and approved by the
٤٣. يجب الاستعانة بالشركات الاستثمارية بموجب اتفاقية استثمارية تتضمن - إلى جانب أمور أخرى - تفصيل السياسات والإجراءات والحدود الكمية لسياسة الاستثمار والأوعية الاستثمارية. ويجب أن تحتفظ الشركة بالخبرات الملائمة لتقييم استثماراتها وأن تضمن الحصول على معلومات كافية بصورة دورية تمكنها من تقييم مدى التزام شركة الاستثمار بسياسة الاستثمار بموجب بنود الاتفاقية.
٤٤. على شركة الاستثمار التأكد من متانة وسلامة الوضع الاستثماري للشركة أثناء تنفيذ سياسة الاستثمار لها وذلك من خلال الآتي:
- وضع خطة لاحتواء الخسائر في تداول الأوراق المالية خصوصاً.
 - الالتزام بالمتطلبات النظامية لرأس المال ومتطلبات تحويل الأرباح بالنسبة للاستثمارات في الدول الأجنبية.
 - إعداد سياسات مفصلة للمتابعة والرقابة بالإضافة إلى إجراءات مفصلة لإعداد التقارير.
٤٥. بمجرد أن تسند الشركة استثماراتها إلى شركة أو شركات استثمار؛ فعليها التأكد من إرسال اتفاقية الإسناد الموقعة مع شركة (شركات) الاستثمار إلى المؤسسة للحصول على موافقتها.
٤٦. تتولى لجنة الاستثمار ولجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق في الشركة مراجعة اتفاقية الإسناد على أن تُعتمد من مجلس الإدارة.

Board of Directors.

47. The agreement with the external investment manager(s) shall ensure at minimum that:

- The external entity is professional and reputable and licensed by the Capital Market Authority. In case a foreign entity is engaged in part of the investment activities of an insurance company, the company should assure the foreign entity is licensed by the supervisory regulatory body.
- The agreement specifies the objectives and responsibilities of each party.
- The agreement specifies the risk management agreement between the contracting parties.
- The legal status of the external entity is clear, the financial position is sane and standards of professionalism are high.
- The agreement explicitly mentions the commission payments and service benefits of the external entity.

٤٧. يجب أن يتضمن العقد المبرم مع شركات الاستثمار العناصر التالية على الأقل:

أ) أن تكون شركات الاستثمار المُسنَّدة ذات مهنيَّة عالية وسمعة حسنة ومرخصة من هيئة السوق المالية، وفي حال تم التعامل مع شركات أجنبية في بعض عملياتها الاستثمارية، يجب التأكيد من أن هذه الشركات مرخصة من الجهة المسؤولة عن الرقابة والإشراف على القطاع .

ب) أن يحدد العقد أهداف كل طرف ومسئوليَّاته.

ج) أن يحدد العقد إدارة المخاطر بين الأطراف المتعاقدة.

د) وضوح الوضع القانوني لشركات الاستثمار وسلامة موقفها المالي وارتفاع مستوى المعايير المهنية.

هـ) أن ينص الاتفاق صراحةً على العمولات وعلى المزايا الخدمية المقدمة من شركات الاستثمار .

Section C: Reporting:

فصل ج: إعداد التقارير:

48. The Company should develop and implement controls and reporting procedures for its investment policies that are appropriate for its business and the risks to which it is exposed. These should be monitored closely and reviewed regularly.

٤٨. على الشركة وضع ضوابط وإجراءات إعداد التقارير بالنسبة لسياساتها الاستثمارية وتنفيذها بحيث تتفق هذه الضوابط والإجراءات مع طبيعة عملها ومع المخاطر التي قد تتعرض لها، ويجب متابعة ذلك ومراجعتها دورياً.

49. Regular and timely reports of investment activity should be produced describing the Company's

٤٩. يتم إصدار تقارير دورية وفي وقت ملائم عن النشاط الاستثماري للشركة تتناول بالوصف تعرض

exposure in clearly understandable terms and including quantitative and qualitative information. Upward reporting by senior management to Investment Committee should at least be performed on a monthly basis. Reports should at least include the following areas:

- a) Details of, and commentary on, investment activity in the period and the relevant period end position.
- b) Details of positions by asset type.
- c) An analysis of risk exposures.
- d) Details of any regulatory or internal limits breached in the period and the actions taken thereto.
- e) Planned future activity.
- f) Details of the relative position of assets and liabilities.

الشركة للمخاطر بأسلوب واضح ودقيق متضمنة معلومات كمية وكيفية. وعلى الإدارة العليا أن ترفع تقريرها إلى لجنة الاستثمار مرة واحدة في الشهر على الأقل، وأن تتضمن التقارير التفاصيل الآتية حداً أدنى:

- أ) تفاصيل ومرئيات النشاط الاستثماري خلال الفترة والوضع في نهاية الفترة.
- ب) تفاصيل الأوضاع المالية موزعة حسب أنواع الأصول.
- ج) تحليل حالات التعرض للمخاطر.
- د) تفاصيل عن أي قيود تنظيمية أو داخلية تعرضت للمخالفة خلال الفترة والإجراءات المتخذة حيالها.
- هـ) النشاط المستقبلي المخطط.
- و) تفاصيل عن الوضع النسبي للأصول والخصوم.

50. The Company should establish various reporting streams internally and to stakeholders generating information of its investment and asset allocations, and to be disclosed as listed hereunder:

- a) For each asset class, the Company should disclose the following:
 - Criteria for recognition as an asset.
 - Criteria for classification into that asset class.
 - Methods and assumptions used in measuring asset value.
 - Significant terms and conditions that may affect the amount,

٥٠. يجب على الشركة وضع مسارات مختلفة لإعداد التقارير الداخلية والتقارير الخاصة بالمستفيدين بحيث تصدر معلومات عن استثماراتها وتوزيعات الأصول، ويتم الإفصاح عنها وفقاً للآتي:

- أ) الإفصاح عن المعلومات الآتية لكل نوع من أنواع الأصول:
 - معايير تمييز الأصول
 - معايير تصنيف الأصول إلى فئات
 - الطرق والافتراضات المستخدمة لقياس قيمة الأصول
 - البنود والشروط الهامة التي قد تؤثر على مقدار التدفق النقدي المستقبلي وتوقيتته والتأكد منه.

timing and certainty of future cash flows.

- b) For each asset class that involves equities/ securities, the Company should show a breakdown of listed securities versus unlisted securities, the investment amount at purchasing the securities and their market value, their percentage representation in the portfolio, their unrealized gain/ loss, and their geographic basis.

ب) بالنسبة لكل نوع من أنواع الأصول (الأسهم / الأوراق المالية)؛ فينبغي على الشركة أن توضح بالتفصيل الأوراق المالية المدرجة والأوراق المالية غير المدرجة، ومقدار الاستثمار في الأوراق المالية وقيمتها السوقية ونسبتها من محفظة الاستثمار والربح / الخسارة غير المحققة والتوزيع الجغرافي لها.

- c) For asset class that involves Sukuk or bond security, the Company should disclose:

ج) بالنسبة لفئة الأصول التي تتضمن الاستثمار في الصكوك أو السندات، على الشركة الإفصاح عن الآتي:

- A breakdown by credit rating of the issue.
- A breakdown among government, semi-government and corporate securities.
- A breakdown by maturity, yield or write-downs if any.

- التوزيع حسب تصنيف الجدارة الائتمانية للإصدار.
- التوزيع بين الأوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية والأوراق المالية للشركات.
- التوزيع حسب الاستحقاق والعائد وانخفاضات القيمة إن وجدت.

- d) For each asset class that involves property, the Company should disclose reports showing:

د) بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول التي تتضمن الممتلكات؛ فعلى الشركة الإفصاح في تقارير توضح الآتي:

- A breakdown by properties according to whether they are held for investment or are owner occupied.
- A breakdown by types of properties (e.g., residential, commercial, etc.).
- A breakdown by geographical location.

- التوزيع حسب الممتلكات سواءً أكانت متاحة للبيع أو المتاجرة.
- التوزيع حسب أنواع الممتلكات (غرض سكني أو تجاري...الخ).
- التوزيع حسب الموقع الجغرافي.

- e) For each asset class that involves dividends or funds receivables, the Company should disclose:

هـ) بالنسبة لكل فئة أصول تتضمن مستحقات أو أرباح موزعة؛ يجب على الشركة الإفصاح عن الآتي:

- A breakdown by types of counterparties (e.g., reinsurer,

- التوزيع حسب أنواع الأطراف ذات العلاقة (مثل:

cedent, agent/ broker, etc.).

- A breakdown of the ageing of the receivables aggregated by time bands (It is recommended the following time bands be used: up to 3 months; more than 3 months and up to 1 year; and more than 1 year. Narrower time bands may be used where appropriate).

The Company should disclose historical cost of its assets, and the measure of market value and fair value of each type of investment asset.

51. The Company should disclose the return on assets, dividends, yields, realized gain and loss, investment expense and any other type of income that is generated from each type of asset investment.

52. In an annual reporting, the Company should not limit itself to stating only its exposures at the end of a reporting period. Instead, it should disclose the intra-period high, median, and low and the amount bought and sold during a reporting period as a proxy for turnover. In addition, it should have separate disclosure of risk exposures for each asset class.

53. Companies should submit to SAMA on a yearly basis some special reports describing the following:

- a) Statement of investments and income of investments.
- b) Assets in various funds (shareholders and policyholders' funds).
- c) Value of various funds (cost of

جهة إعادة التأمين أو الوكيل/الوسيط...الخ)

- التوزيع حسب قدم المستحقات مجمعة حسب النطاق الزمني (يُوصى باستخدام النطاقات الزمنية التالية: ثلاثة شهور، أكثر من ثلاثة شهور، حتى سنة وأكثر من سنة، ويمكن استخدام نطاقات زمنية أقصر متى كان ذلك ملائماً).

وعلى الشركة إيضاح التكلفة التاريخية لأصولها وقياس القيمة السوقية والقيمة العادلة لكل نوع من أنواع الأصول الاستثمارية.

٥١. على الشركة الإفصاح عن العائد على الأصول والحصص والإيرادات والربح والخسارة المحققة ومصروفات الاستثمار، وأي نوع آخر من الأرباح الناتجة عن كل نوع من أنواع استثمار الأصول.

٥٢. يجب على الشركة أن توضح في تقريرها السنوي حالات التعرض لكل وعاء استثماري في نهاية فترة إعداد التقرير، والكشف عن المعدل القيمي المرتفع والمتوسط والمنخفض خلال الفترة والمقدار الذي تم شراؤه وبيعه خلال فترة التقرير باعتباره مؤشراً لدورة رأس المال؛ فضلاً عن هذا؛ يجب على الشركة أن تكشف بصورة منفصلة عن حالات التعرض للمخاطر لكل فئة من فئات الأصول.

٥٣. يجب على الشركات أن تقدم للمؤسسة وبشكل سنوي العناصر الآتية:

أ) بيان الاستثمارات والدخل الناتج عنها.

ب) أصول كل محفظة استثمارية (محفظة حقوق المساهمين وحملة وثائق التأمين).

ج) قيمة كل محفظة (تكلفة الاستثمار والقيمة

- investment, and market value). (السوقية).
- d) Dividends, yields and any gain or loss (realized or unrealized) for the period. (د) الحصص والإيرادات وأي ربح أو خسارة (محقة أو غير محقة) عن هذه الفترة.
- e) Asset allocated from exited investment. (هـ) حصص الأصول عند التخارج.
- f) Statement of nonperforming assets. (و) بياناً بالأصول غير المفغلة.
- g) Admissible and non admissible assets. (ز) الأصول المسموح بها وغير المسموح بها.
- h) The Company's investments future outlook and objectives. (ح) الأهداف المستقبلية لعمل الشركة واستثماراتها وتوجهاتها.
- i) Any effects expected to impact the value of the investment performance. (ط) أي تأثيرات من المتوقع أن يكون لها أثر على أداء الاستثمار.

SAMA may require the Company to submit supplementary statements and reports on top of the above listed requirements at any time.

قد تُلزم مؤسسة النقد العربي السعودي الشركة إصدار بيانات وتقارير إضافية علاوة على المتطلبات المذكورة أعلاه وذلك في أي وقت.

Part 4: Technical Requirements

الباب الرابع: المتطلبات الفنية

Section A: Technical Constraints:

فصل أ: النظم الفنية:

54. It is prohibited to invest in derivatives, option contracts, hedge funds, deposits with foreign banks, private equity investments and any off-balance sheet instrument and should not be part of the Company's asset allocation, unless specifically approved by SAMA and based on efficient portfolio management justifications as per Article sixty-two (62) of the Implementing Regulations.
55. The Company should conduct on a quarterly basis various testing and valuation analysis methods in order to analyze resilience of the asset portfolio to a range of market scenarios and

٥٤. يمنع الاستثمار في الأدوات المالية المشتقة وعقود الخيارات وصناديق التحوط وربط ودائع لدى البنوك الأجنبية والاستثمارات في الملكية الخاصة والدخول في استثمارات غير مدرجة في ميزانية الشركة (بنود خارج الميزانية)، ولا تعد جزءاً من عملية توزيع أصول الشركة وفقاً للمادة (٦٢) من اللائحة التنفيذية إلا إذا تم الحصول مسبقاً على عدم ممانعة كتابةً من المؤسسة وبناءً على مبررات مقنعة من الشركة.
٥٥. يجب أن تقوم الشركة وبشكل ربع سنوي بإجراء تحليل عمليات الاختبار والتقويم بهدف تحليل مستوى مرونة محفظة الأصول من خلال حال السوق

investment conditions, and the impact on the Company's solvency position. The policy should then include models of stress testing, scenario testing and sensitivity analysis to measure the fluctuation and volatility of changes in economical figures, security prices etc, and to be elevated to the investment committee.

وظروف الاستثمار وتأثيرها على موقف الشركة من حيث الملاءة المالية. وعلاوة على ذلك يجب إجراء وإعداد نماذج اختبارات التحمل وأساليب تحليل الحالات الافتراضية، وتحليل مستوى الحساسية لقياس مستوى تذبذب المتغيرات الاقتصادية وأسعار الأوراق المالية... الخ وترفع للجنة الاستثمار.

56. Sukuk in general is considered a type of investments allowed for the Company to allocate, with no conflict with table (1) of the Implementing Regulation and equivalent to bonds, where the maximum limit of allocating Sukuk that are issued by local companies in which the Government (sovereign) has a significant ownership is 20%, and the solvency margin is equivalent to the Government's participation in capital.

٥٦. تُعدّ الصكوك بشكل عام جزءاً من الأوعية الاستثمارية التي يجوز للشركة الاستثمار فيها بما لا يتعارض مع الجدول رقم (١) من اللائحة التنفيذية وهي بمثابة السندات، مع الأخذ في الاعتبار أن النسبة المسموح بها للصكوك المصدرة من شركات محلية تمتلك فيها الحكومة نسبة مؤثرة هي (٢٠%) حداً أقصى. وتعد نسبة هامش الملاءة للصكوك مساوية لنسبة حصة الحكومة في رأس المال.

57. The investment policy should include efficient models to measure potential financial loss in the Company's investment portfolio or on the whole balance sheet. The policy should include an estimate of the worst expected loss over a certain period of time at a given confidence level to enable sustainability and stability of the business of the Company.

٥٧. يجب أن تتضمن السياسة الاستثمارية نماذج فاعلة لتحديد القيمة في حالة التعرض للمخاطر لقياس الخسارة المالية المحتملة في محفظة استثمارات الشركة أو في قائمة المركز المالي كله. ويجب أن تتضمن السياسة تقديراً لأسوأ خسارة متوقعة خلال فترة محددة من الوقت على مستوى معين من الثقة للمساعدة في تحقيق استمرار استقرار أعمال الشركة.

58. The investment policy shall contain forms to provide sufficient information about each asset class which may include but may not be limited to:

٥٨. يجب أن تحتوي السياسة الاستثمارية على نماذج لتوفير معلومات عن كل فئة من الأصول التي قد تتضمن النقاط التالية دون الاقتصار عليها:

- Criteria for classification into an asset class.
- Asset valuation methods.
- Important factors that might play a role in the amount and certainty of

- معايير التصنيف إلى فئة أصول.
- طرق تحديد قيمة الأصول.
- العوامل الهامة التي قد تحدد مستوى التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن كل فئة

future cash flows generated by each asset class.

من فئات الأصول.

Section B: Asset Liability Management "ALM":

فصل ب: إدارة الأصول والخصوم:

59. The investment policy shall monitor the Company's asset-liability matching in its following two dimensions:

٥٩. تعمل السياسة الاستثمارية على الموازنة بين الأصول والخصوم في الشركة من خلال إتباعها بُعدين هما:

a) Solvency dimension, where the Company ensures an excess of assets over its liabilities by a required amount relative to the size of the Company as market variables and credit risks fluctuate.

أ) البُعد الخاص بالملاءة المالية: على الشركة التأكد من زيادة قيمة الأصول مقارنةً مع التزاماتها بالمقدار المطلوب وبالتناسب مع حجم الشركة، أخذاً في الاعتبار متغيرات السوق وتقلب مخاطر الائتمان.

b) Liquidity dimension, where the Company ensures the availability of enough funds to meet its financial obligations as they fall due.

ب) البُعد الخاص بالسيولة: على الشركة التأكد من توافر الموارد المالية الكافية للوفاء بالتزاماتها المالية وقت استحقاقها.

60. The investment policy shall include qualitative information explaining the appropriateness of the Company's investments in matching its liabilities.

٦٠. تتضمن السياسة الاستثمارية معلومات كيفية تشرح مدى ملاءمة استثمارات الشركة مقابل التزاماتها.

61. The fundamental steps in an ALM process are to:

٦١. تتمثل الخطوات الأساسية لعملية إدارة الأصول والخصوم في الآتي:

a) Set the Company's risk/ return objectives and assess policyholder claims.

أ) تحديد أهداف الشركة من ناحية المخاطر/ العائد وتقييم مطالبات حملة وثائق التأمين.

b) Identify all material risks arising from the Company's assets and liabilities and their interaction; analyze and assess the underlying causes of each risk and the relationships between risks and external factors.

ب) تحديد جميع المخاطر الجوهرية الناشئة عن أصول الشركة وخصومها؛ إضافةً إلى تحليل وتقييم الأسباب الضمنية لكل خطر والعلاقات بين المخاطر والعوامل الخارجية.

c) Apply business and professional judgment to the results in order to formulate and implement optimal

ج) تطبيق الحكم العملي والمهني على النتائج لصياغة الاستراتيجيات المثلى لإدارة الأصول والخصوم وتنفيذها والوفاء بالأهداف المتعلقة

- ALM strategies and meet risk/return objectives. بالمخاطر/ العائد.
- d) Monitor risk exposures and revise ALM strategies and modeling assumptions as appropriate. (د) متابعة حالات التعرض للمخاطر ومراجعة استراتيجيات إدارة الأصول والخصوم وإعداد نموذج الافتراضات.
62. The Company should examine all risks requiring the coordination of its assets and liabilities. The ones that are significant in terms of their potential impact on economic value should be covered by an ALM framework. These may include, in whole or in part: ٦٢. على الشركة دراسة جميع المخاطر التي تتطلب التنسيق بين أصولها وخصومها، ويدخل في إطار إدارة الأصول والخصوم تناول المخاطر الهامة من ناحية تأثيرها المحتمل على قيمتها، وتتضمن هذه المخاطر بصورة كلية أو جزئية الآتي:
- a) Market Risk: (أ) مخاطر السوق:
- و) Interest rate risk (including variations in market credit spreads). - المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة (متضمنة اختلاف الإيرادات نظراً لاختلاف قيمة الائتمان في السوق).
- ي) Equity, real estate and other asset value risks. - المخاطر المتعلقة بقيمة الأسهم والعقارات والأصول الأخرى.
- أأ) Currency risk. - المخاطر المتعلقة بالعملة.
- بب) Related credit risk. - المخاطر المتعلقة بالائتمان.
- b) Underwriting Risk. (ب) مخاطر الاكتتاب.
- c) Liquidity Risk. (ج) مخاطر السيولة.
63. In setting limits for particular types of risk, the Company should consider its solvency position and its risk tolerance. Limits should be set after careful consideration of corporate objectives and circumstances, and should take into account the projected outcomes of scenarios run using a range of plausible future business assumptions. ٦٣. على الشركة أن تأخذ في الاعتبار ملاءتها المالية وقدرتها على تحمل المخاطر وذلك عند وضع حدود أنواع معينة من المخاطر، ويجب وضع هذه الحدود في الاعتبار بعد ربطها مع أهداف الشركة وظروفها مع الأخذ في الاعتبار النتائج المتوقعة تحقيقها وذلك باستخدام نطاق من الافتراضات العملية المستقبلية المعقولة.
64. The requirements set out in this section apply to both general insurance class and protection and savings insurance class. Companies should understand the risks they are exposed to and develop ALM policies to manage them ٦٤. تطبق المتطلبات الموضحة في هذا الباب على فرعي التأمين العام والصحي وفرع تأمين الحماية والادخار. ويجب على الشركات أن تعي المخاطر التي قد تتعرض لها، مع وضع سياسات لإدارة الأصول والخصوم لإدارة هذه المخاطر بفعالية.

effectively. They should apply techniques appropriate for the nature of their business, the risks they undertake and local market conditions. Every Company should have an appropriate mechanism for ALM management and include it in the investment policy.

ويجب على الشركات تطبيق الأساليب الملائمة لطبيعة عملها والمخاطر التي تتحملها وظروف السوق المحلي. وعلى كل شركة أن يكون لديها آلية لإدارة الأصول والخصوم مع إدراج هذه السياسة في السياسة الاستثمارية لها.

Part 5: Compliance & Control Requirements

الباب الخامس: المتطلبات الرقابية

Section A: Controlling, Monitoring and Measurement:

فصل أ: الرقابة والمتابعة والقياس:

65. Companies must ensure having in place effective procedures for controlling, monitoring and managing their investment activities and asset positions, and assure those procedures are appropriate to their liability, product mix, solvency position and risk profiles.

٦٥. يجب على الشركة التأكد من توافر إجراءات فعالة لتطبيق الرقابة على أنشطتها الاستثمارية وأصولها ومتابعتها وإدارتها، والتأكد من ملائمة الإجراءات لمسؤوليات الشركات ومنتجاتها وموقف الشركة من ناحية الملاءة المالية ومخاطر الشركة.

66. The Company should be capable of identifying, monitoring, measuring, reporting and controlling the risks within their asset liability management.

٦٦. يجب على الشركات أن تكون قادرة على تحديد المخاطر ومتابعتها وقياسها وإعداد التقارير بشأنها وتطبيق الرقابة عليها وذلك في إطار إدارة الشركة لأصولها وخصومها.

67. The process of monitoring and controlling the investment activities should be performed as follow:

٦٧. يجب على الشركة متابعة الأنشطة الاستثمارية وتطبيق الرقابة عليها من خلال الآتي:

- Monitoring compliance with the approved investment policy.
- Formally noting and promptly reporting breaches.
- Reviewing asset risk management activity and results over the past period.
- Reviewing the asset/liability and

- متابعة الالتزام بالسياسة الاستثمارية المعتمدة.
- الإشارة رسمياً إلى المخالفات وإعداد التقارير بشأنها فوراً.
- مراجعة إدارة المخاطر المتعلقة بالأصول ونتائجها خلال الفترة السابقة.
- مراجعة وضع الأصول/الخصوم وموقف

liquidity position.

السيولة.

68. Adequate systems of internal control must be present to ensure that investment activities are properly supervised and that transactions have been entered into, only in accordance with the Company's approved policies and procedures. Internal control procedures should be documented. The extent and nature of internal controls adopted by each Company will be different, but procedures to be considered should include:

٦٨. يجب إيجاد نظم ملائمة للرقابة الداخلية لضمان مراقبة الأنشطة الاستثمارية بطريقة ملائمة وإدراج العمليات الاستثمارية في هذه النظم بالتوافق مع سياسات الشركة وإجراءاتها المعتمدة وتوثيق إجراءات الرقابة الداخلية. ويختلف نطاق الضوابط الداخلية وطبيعتها من شركة لأخرى إلا أن تلك الإجراءات يجب أن تتضمن الآتي:

- Reconciliations between front office and back office financial and accounting systems.
- Procedures to ensure that any restrictions on the power of all parties to enter into any particular asset transaction are observed. This will require close and regular communication with those responsible for compliance, legal and documentation issues in the Company.
- Procedures to ensure all parties to the asset transaction agree with the terms of the deal. Procedures for promptly sending, receiving and matching confirmations should be independent of the front office function.
- Procedures to ensure that formal documentation is completed promptly.
- Procedures to ensure reconciliation of positions reported by external investment manager(s).

أ) ملائمة النظم المالية والمحاسبية للموظفين المسؤولين مباشرة عن تطبيق السياسة الاستثمارية لموظفي التدقيق الداخلي.

ب) إجراءات لضمان مراقبة أي قيود مفروضة على صلاحية جميع الأطراف للدخول في أي تعاملات محددة خاصة بالأصول، ويتطلب هذا الأمر إجراء الاتصال الوثيق والمنتظم مع المسؤولين عن المسائل المتعلقة بالالتزام والتوثيق والمسائل النظامية في الشركة.

ج) إجراءات لضمان موافقة جميع الأطراف ذات العلاقة باستثمار الأصول على بنود الاتفاقية. ويجب أن تكون الإجراءات المتعلقة بإصدار التأكيدات واستلامها والتأكد من توافقها بصورة فورية منفصلة عن وظيفة الأشخاص المسؤولين مباشرة عن تطبيق السياسة الاستثمارية.

د) إجراءات للتأكد من استكمال التوثيق الرسمي بصورة فورية.

هـ) إجراءات لضمان أن يتم الإعلان عن ترتيب/إعادة ترتيب مراكز الأنشطة الاستثمارية من شركة (شركات) الاستثمار

المساندة.

- f) Procedures to ensure that positions are properly settled and reported, and that late payments or late receipts are identified. (و) إجراءات لضمان تسوية المراكز الاستثمارية والإعلان عنها بصورة ملائمة مع تحديد المدفوعات المتأخرة أو المبالغ المستلمة المتأخرة.
- g) Procedures to ensure asset transactions are carried out in conformity with prevailing market terms and conditions. (ز) إجراءات لضمان القيام بالتعاملات المتعلقة بالأصول بالتوافق مع الشروط والأوضاع السائدة في السوق.
- h) Procedures to ensure that all authority and dealing limits are not exceeded and all breaches can be immediately identified. (ح) إجراءات لضمان عدم تجاوز الحدود المفروضة على الصلاحيات والمسئوليات، مع ضمان إمكانية التحديد الفوري لجميع المخالفات.
- i) Procedures to ensure the independent checking of rates or prices. The internal control systems should not solely rely on dealers for rate/price information. (ط) إجراءات لضمان تنفيذ المراجعة المستقلة للمعدلات والأسعار؛ ويجب ألا تعتمد نظم الرقابة الداخلية بصورة فردية على شركة الاستثمار للحصول على المعلومات المتعلقة بالمعدلات/الأسعار.

69. The functions responsible for measuring, monitoring, settling and controlling asset transactions should be distinct from the front office functions. These functions should be adequately resourced. ٦٩. يجب أن تكون وظائف الأشخاص المسؤولين عن التعامل بالأصول ومتابعتها وتسويتها ومراقبتها؛ منفصلة عن وظائف الأشخاص المسؤولين مباشرة عن تطبيق السياسة الاستثمارية، ويجب توفير الموارد اللازمة لهذه الوظائف.

Section B: Auditing:

فصل ب: المراجعة:

70. Companies should have an audit function that performs missions covering all of their investment activities and ensuring timely identification of internal control weaknesses and operating system deficiencies. If the audit is performed internally it must be independent. Concerns with regards to investment activity must be reported to senior management and the Board of Directors. ٧٠. يجب أن يكون لدى الشركات إدارة للمراجعة تتناول جميع الأنشطة الاستثمارية للشركة، مع التأكد من تحديد أوجه الضعف في الرقابة الداخلية وأوجه القصور في النظم التشغيلية خلال وقت مناسب. وإذا كانت المراجعة داخلية فلا بد أن تكون ذات استقلالية. ويجب رفع تقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن أي تخوف بشأن أنشطة الاستثمار.



71. Audit coverage should be provided by competent professionals who are knowledgeable of the risks inherent in all assets held.
72. Auditors should be expected to evaluate the independence and overall effectiveness of the Company's asset management functions. In this regard, they should thoroughly evaluate the effectiveness of the internal controls relevant to measuring, reporting and limiting risks. Auditors should evaluate compliance with risk limits and the reliability and timeliness of information reported to senior management and the Board of Directors.
73. Auditors should also periodically review the Company's asset portfolio and written investment policies and procedures to ensure compliance with the Company's regulatory obligations and SAMA requirements.
٧١. تجري عملية المراجعة بواسطة أفراد مهنيين مؤهلين يتمتعون بمعرفة المخاطر المتأصلة في الأصول المُحتفظ بها للاستثمار.
٧٢. على المراجعين إجراء تقييم لمستوى الاستقلالية والفعالية العامة لوظائف إدارة الأصول بالشركة، وفي هذا الصدد يجب عليهم إجراء تقييم شامل للضوابط الداخلية المتعلقة بقياس المخاطر وإعداد التقارير بشأنها، ويجب عليهم تقييم مدى الالتزام بحدود المخاطر والاعتماد على المعلومات المقدمة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة ومدى ملاءمتها من حيث التوقيت.
٧٣. يجب على المراجعين إجراء مراجعة دورية على محفظة استثمارات الشركة والسياسات والإجراءات الاستثمارية المكتوبة لضمان التزام الشركة بالتعليمات النظامية ومتطلبات المؤسسة.